

ما الذي تحمله

الجولة الجديدة من «جنيف 3»؟

■ **حميدي العبدالله**

تبدأ في 15 نيسان الحالي الجولة الجديدة من مباحثات «جنيف 3» بين وفد الجمهورية العربية السورية ووفود المعارضة التي لم يتحدد بعد عددها وشكل مشاركتها، لا سيما أنّ المبعوث الأممي تحدّث عن احتمال أنّ يتمّ عقد لقاءات مباشرة وأنّ يتمّ التطرّق إلى قضايا حساسة مثل «الحكم الانتقالي» والدستور.

إذا ما وضعت الجولة الجديدة من «جنيف 3» في السياق العام السياسي والعسكري يمكن الاستنتاج أنّ حظوظ نجاحها أقرب إلى الصفر، ليس فقط لأنّ المعارضة لم تتوحد في إطار وفد واحد كما نصّحت على ذلك فاهامات فيينا وقرار مجلس (2254)، أو لأنّ «معارضة الرياض» تصرّ على طرح مسألة دور الرئاسة وترفض تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في إطار الدستور الحالي، بل لأنّ هناك مسائل أخرى تميّز السياق العام السياسي والعسكري مقارنة بسياق الجولة السابقة هي التي ترشح الجولة الجديدة إلى فشل كبير.

الجولة السابقة التي عقدت في نهاية شهر شباط وأوائل شهر آذار توفّرت شروط نجاحها على نحو أفضل مما يتوفّر للجولة الجديدة. وفي الجولة السابقة كان ثمة رهان على واقع أنّ التوصل إلى تفاهات وأسس في اليوم تغيّرت هذه المعطيات، إذ لم يتمّ احترام تفاهات فيينا وقرار مجلس الأمن وجرى الالتفاف عليهما من قبل المبعوث الدولي والدول الغربية وحكومات المنطقة، وبسبب هذا الالتفاف لم يدع إلى المشاركة رسميا بالحوار سوى «معارضة الرياض» وجرى التعامل مع المعارضةات الأخرى كجماعات استشارية، كما لم يتمّ إشراك الأكراد وهم ممكن أساسي من مكونات الأزمة السورية بسبب الاعتراضات التركية وتضامن الدول الغربية مع تركيا، وibat الحوار بين فريق لا يمثل سوى الدول الداعمة له وبين وفد الجمهورية العربية السورية، في حين أنّ أطراف القتال في سورية باتت خارج هذا الحوار. وبديهي أنّ هذا يجعل من الصعب أو لا انطلاق «جنيف 3» في أسس فيينا وثانيا الوصول إلى أيّ نتيجة إيجابية.

كما أنّ الجولة الجديدة تعقد في ظل انهيار قرار وقف العمليات وتحولّه إلى قرار نظري افتراضي في ضوء الخرق الذي مارسته «جبهة النصرة» وتشكيلات مسلحة أخرى، بعضها يشارك في «وفد الرياض» مثل «جيش الإسلام» و«أحرار الشام»، على جبهات حلب واللاذقية وسهل الغاب.

هذه التطوّرات السياسية والميدانية تُؤكّد أنّ الرهان على نتائج الجولة الجديدة لـ«جنيف 3» هو نوع من أنواع السراب.

فشل سلمان

- انتهت قمة استطنبول التي رصد لها الملك السعودي خمسين مليار دولار موزعة مناصفة بين مصر وتركيا، غير المبالغ التي نالتها كل من باكستان واندونيسيا، ولم يخرج بيانها الختامي بكلمة اتهام بحق إيران، ولا أتى على ذكر حزب الله، وسقطت الصيغة السعودية المقترحة كليا.

- دعا البيان الختامي كل من إيران والدول العربية المجاورة إلى حلول سياسية للقطاعات على أساس الأخوة وحسن الجوار والاحترام المتبادل القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو نص معتمد منذ أكثر من عشر سنوات على الأقل.

- آزاد سلمان أن يجعل القمة فرصته لتشكيل محور

تركيا والسعودية... والحرب على سورية

■ **عبد الدرويش**

تعلب العلاقات الدولية والمصالح دوراً مهماً في تقارب الشعوب، وإنّ كانت متباعدة جغرافياً، ومن باب المصالح أيضاً تؤدّي بها إلى التباعد وإنّ كانت متقاربة، أو متجاورة جغرافياً، وقد تصل في ما بينهما بما صنع العداوة، فضلا عما يتسبب في ذلك أو يغيّر في الموازن عندما يترهن لعلاقات هي أكثر قوة وتأثيرا على تلك المصالح، فهذه آثار تركيا اليوم، كما كتبت حالها في الماضي، ولن يستقرّ أمرها ما دام هناك تداخل في العلاقات، وتبقي حبيسة مكونات اجتماعية وتاريخ متحمّة بالمعنى التي تُورق سانسها، والناظر اليوم إلى تركيا وموقعها الجيوبوليتيكي، يردك طبيعة الأفعال التي يقوم بها النظام التركي، فضلا عن ماضيه السياسي الذي شكّل حالة عداه دائم، وعلى مستقبلها التي بدأت تظهر ملامحه، من خلال الدور الذي قامت به في المساهمة الكبيرة لإدارة الحرب على سورية، وهي رأس الحربة لحافة شمال الألتلسي للنزاع في الشرق الأوسط، كما تهدف لإفناء شهوة السلطة العلمانية في الوقت الحاضر وأردوغان كان من يمثل هذه الرغبات، وقد تلاقت هذه المصالح وفق الظروف الدولية التي تعاونت معها، حكومة أردوغان في من هيات الظروف.

لقد بقيت العلاقات مقطوعة مع كلّ الحكومات التركية مع سورية، وكانت تشهد سورية في بعض المراحل، إلى أنّ تحسنت العلاقات السورية التركية في عام 2000 عندما زار الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزير معزيا الرئيس بشار الأسد برحيل القائد المؤسس حافظ الأسد، وشهدت هذه العلاقة انتفاحا كبيرا في التبادل السياسي، والناظر اليوم إلى البلدين، والزيارات المتبادلة بينهما، ولكن لم تدم هذه العلاقة، إلا أنّ تركيا استعنت للمشاركة في الحرب على سورية، مع بعض الأنظمة العربية، وفتحت أبوابها لجميع المرزّحة من كافة أنحاء العالم، وجعلت الحدود السورية التركية ممرالدخول الإرهابيين المتطرفين إلى سورية لقتل الشعب السوري وتدمير بنيته التحتية السورية وسرقة ممتلكاته، كل هذه المواضيع والكثير من الدور التركي الذي لعبته تركيا بالتآمر على سورية والعراق، وتفتيق منطخ «الشرق الأوسط الكبير»، كان من المفروض أن تكون تركيا الدولة النموذج «الإسلام المعتدل» وما سميحة مؤتمر دافوس في وجه الرئيس «الإسرائيلي»، وحادثة سفينة «مرمره» بإظهاره بالقبول السياسي في العالم العربي، ما هي إلا تمثيل وخداع للشعوب العربية، والتقرّب منها ليتمكن من تنفيذ برنامجه السياسي بكل يسر وسهولة.

قواعد التركي للمعاضين وفر دعما استخباراتيا، وتبيّن التعاون بين الاستخبارات التركية، مع دوائر استخبارات الدول الأخرى، واستضافت غرف عملياتها، وكانت أكبر حليف لأمريكا في خطة الهجوم على سورية، وذلك لأنّ لها حدودا برية مشتركة مع سورية بطول 900 كم، وكذلك الدولة الوحيدة التي تنقذ كل ما يقولونه دون أيّ اعتراض، ومن جهة أخرى، فهي موعودة بمشروع اقتصادي من خلال خط غاز «تايبوك» ففتحت كل أراضيها للمجموعات المسلحة، وكانت أكثر الجهات التي تدعم المجموعات المسلحة تحت سمي «المساعدات الإنسانية»، وأخذت بسبب الدعم المفتوح الذي تتلّاه من الحكومة التركية، وبدعم رسمي من النظام السعودي والقطري، وهو ما أكدّه الرئيس الأسد في حديثه لصحيفة «نوفوستي» و«سيوتينيك» الروسيتين في 31 آذار/2016، حيث تقوّم تركيا بدعم الإرهابيين بشكل مباشر يسجم لهم بانتقل داخل الأراضي التركية للقيام بمناورة عسكرية بدباباتهم وليس فقط كاشخاص تقدّم لهم الأموال عن طريق السعودية وقطر طبعاً عبر تركيا التي تقوم ببيع النفط التي تسرقه «داعش».

تركيا في التاريخ المعاصر

لقد شكّل تاريخ في عام 1923 تحوّل كبيرا في حياة تركيا، فقد انتقلت من الدولة الدينية، إلى الدولة العلمانية على يد مصطفى أتاتورك، وفي وقتي أتاتورك منصب الرئيس من عام 1923 ولغاية 1938 وقد تولّى هذه الحكومة من مطهفة على المنهج العلماني، في مواجهة الإسلام السياسي، واقتصر النشاط الديني على مؤسسة دينية تنشر على تعيين الخطباء وأئمّة المساجد لصلاة يوم الجمعة.

وبعد وفاة أتاتورك عام 1948 بدأ تغيّر المشهد السياسي والانفتاح، ليتولى الرئاسة عصمت النونو الذي سمح بإنشاء الأحزاب السياسية، التي كانت محظورة في عهد أتاتورك، ما عدا

البناء

آل عباس... من أين لكم هذا؟

■ **د. فايز رشيد**

الثورة قضية تحرّرية أولاً وأخيراً، وشعبنا لا يزال يميّز في خصمّ مرحلة تحرّزه الوطني. من المفترض أنّ تحجّر كل الأموال لصالح النضال الفلسطيني وفورته. هذا ما طبّقته كل ثورات العالم في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بدءاً من الجزائر وجنوب اليمن، مروراً بنجوا وانتهاء بقيتاهم وغيرها. حتى بعد الاستقلال فإنّ قادة الثورة من النوريين، ميوتون وهم فقراء! خذوا الحساب البنكي للرئيس جمال عبد الناصر بعد وفاته، كان 1200 جنيه مصري فقط. ساحنا الفلسطيني على مدار الثورة، شهدت فئة طفيلية، اغتنت وتمت على مامش الثورة. رأت في الثورة مشروعاً مالياً ليس إلا! جزء من هذه الفئة، كاتي راسمالي، لا يفيّه سوى زيادة أرقام رصيده البنكي، ولو على ما سبقها من ثورات وانتفاضات ونبهات واضرابات بدأت من أرضنا! تظل السلطة مسألة عابرة في حياة شعبنا وستنتهي عاجلاً أم آجلاً من سفر النضال الفلسطيني. حقوق شعبنا لا تتخلّل ربحك ذاتي هزيل، لا يموّن ربحك على الذهاب خارج إطار المقاطعة من دون إذن من سلطات الاحتلال، ثم لا تنسوا أنّ انطلاقاً ثورتنا المعاصرة، بكل فصائلها، لم تكن معزولة عن كل ما سبقها من ثورات وانتفاضات ونبهات واضرابات بدأت منذ عام 1919 وامتدت إلى اللحظة الراهنة.

تساعت ملجة «فورين بوليسي» منذ سنوات عن ثروة رتبة السلطة الفلسطينية محمود عباس ونجليه، وكشفت المجلة التي اعتمدت في أرقامها على تقارير وكالة «رويترز» أنّ القادة الأميركيين تعهّدوا عقب الربيع العربي، بالثاني بانفهم عن الاعتراف على «الحكام المستديين» الذين أنثرو أنفسهم على حساب مواطنهم، ولكن ثمة مشكلة طفت على السطح تتمثّل في ظهور تفاصيل جديدة بشأن أفراد عائلة عباس «الذي يعتبر الشريك الأساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط». وأشارت «فورين بوليسي» إلى أنّ ثروة عائلة عباس غدت مصراً للجدل خلال التحقيق مع محمد رشيد، وهو المستشار الاقتصادي للراول ياسر عرفات، في قضية فساد على مستوى عال. ووفقاً لمستشار فلسطيني سابق، فإنّ ثمة قدر كبير من الغيرة بين عباس ورشيد، لا سيما أنّ رشيد من أصول كردية عراقية، وقد احتسب خطوة لدى عرفات، خلافاً لعباس الذي كان خارج الدائرة. ويملاحقة رشيد، تقول المجلة، يكون عباس قد لفت الأنظار إلى ثروة نجله ياسر وطارق، التي أصبحت مصدر جدل هادئ في المجتمع الفلسطيني منذ عام 2009، عندما نشرت وكالة «رويترز» مقالات عدة تربط فيها أسماء نجله بصفقات تجارية، بما فيها تلك التي تحظى بدعم داعفي الضراب الأميركيين. فياسر يملك شركة «فولكن توباكو» التي تحكّر مبيعات السجائر الأميركية في الضفة الغربية، ويرأس مجموعة فولكن القابضة، وهي شركة هندسية وتسمى F E M C أسست عام 2000 ولديها مكاتب في غزة والأردن وقطر والإمارات والضفة الغربية. وقالت المجلة، (بالإضافة لما قلناه)، وبحسب صحيفة «تورونتو ستار»، وهي شركة متعددة الأجنحة تحتل شركات أخرى كثيرة (لا يتسع المجال لذكرها في مقالة صحافية)، أنّ نجاح هذا القطاع جاء بمساعدة من العم سام (الولايات المتحدة الأميركية)، لا سيما أنّ الشركة، وفق رويترز، تلقت 1.89 مليون دولار من الوكالة الأميركية للتنمية عام 2005 لإنشاء مليون صرف صحي في مدينة الخليل بالضفة الغربية.

وكانت مجلة إماراتية أفادت أيضاً عام 2009 بأنّ شركات ياسر حققت عائدات بلغت 35 مليون دولار سنوياً، ويشغل ياسر

منصب المدير الإداري لشركة «فيرست أوبشن كونستركشن مانيجمنت» التي تقوم بتنفيذ مشاريع أعمال ملحية مثل الطرق وإنشاء المدارس باسم السلطة الفلسطينية، وتستفيد الشركة من العنونات الحكومية الأميركية. وقد حصلت الشركة على مكافآت من الوكالة الأميركية للتنمية بنحو ثلاثمائة ألف دولار في الفترة ما بين 2005 و2008. وفق رويترز، وتقول المجلة إن ياسر مخول بالعمل في مناطق السلطة الفلسطينية، لكنّ السؤال المطروح: هل هناك من يملك أمة ورقة اعتماد لديه؟ أما شقيقه طارق فيملك شركة «سكاي أديفرتايزينغ» التي حققت عام 2010 مبيعات بقيمة 5.7 مليون دولار، وهي شركة عملت أيضاً مع الحكومة الأميركية، حيث تلقت عام 2013، وفق رويترز، مساعدات تقدر بمليون دولار لدعم الرأي العام الأميركي في الأراضي الفلسطينية. وطبقاً لمقالة كتبها رشيد، فإنّ مقرّرات عائلة عباس في غزة والأردن وقطر ورام الله وتونس والإمارات تصل إلى أربعين مليون دولار. وقالت الوكالة أيضاً، إنّ الرأي العام العربي مستمرّ في المطالبة بحماسبة القادة.

من زاوية ثانية، اتهم محمد دحلان، النائب العام الفلسطيني بأنه «يعمل عند أبناء عباس»، كما طالب رفيق النشئة بفتح ملفّات صندوق الاستمرار الفلسطيني الذي تصل قيمته إلى أكثر من مليار دولار، كاشفاً أنّه يملك وثائق تؤكّد توظيف جميع أقارب عباس برواتب خيالية، وأنّ عباس يملك أربع طائرات.

وتابع: «أبناء عباس هم من يديرون الأعمال وهو لم يتعلم وجود منجز الذي أطاح به فساد آبائنا، وبالمناصفة فساد أبناء عباس أكبر من فساد أبناء مبارك». وتساءل دحلان عن المليار 160 مليون دولار، مؤكداً أنّه لا توجد في الحاكم الفلسطيني على تهيئة واحدة صمد، ووصف عباس بأنه «بلا ضمير وبلا قيم وبلا أخلاق»، وواصل دحلان هجومه قائلاً: «لو فتحت صندوق الاستمرار لطال عباس العام مدى حياته، وكلّ أقرابه توظفوا، حيث عين ابن أخيه في سفارة الصين براتب قدره 20000 دولار، وكل من يقبض له راتبه، وخاطب دحلان عباس قائلاً: «ولادك لصوص، وأنت سلبت أموال الشعب الفلسطيني»، مشيراً إلى أنّ اتهامات عباس له «ما هي إلاإسالة نفسي، لآته يتعصر في قرارة نفسه بما وجهه إلى من اتهامات حاقدة».

وفي العام 2009 أنشأت شركة الأوّلوة للإنماء في بيروت وحملت رقم 1009809، فأمام الغرض من إنشاء الشركة هو حصر أملاك منظمة التحرير وأملاك حركة فتح في لبنان، وتمّ نقل ملكيتها لجهات مغربة من عباس وشركات، على علاقة تجارية بابائته، وتمكّن عباس، وبمساعدة عدد من المغرّبين جداً، من تسجيل عدد كبير من هذه العقارات باسم الشركة التي أسّسها أنثان من رجال الأعمال من عائلة خوري المعروفين بقربهم وعلاقتهم بابناء الرئيس عباس، بينما يرأس مجلس إدارته المدعو يوسف غفيف كنعان اللبناني الجنسية، ووكيل الشركة المحامي نسيم شديد. عملية تسجيل أراضي منظمة التحرير باسم هذه الشركة الشيوعية، أشبه بعملية غسيل أموال، إضافة إلى أنها عملية سرقة واضحة لأموال الشعب الفلسطيني ومن ثمّ تحويلها إلى حسابات أبناء الرأى، وسلسلة مقالات تكشف الرباط ونشرت وكالة رويترز أيضاً، سلسلة مقالات تكشف الرباط والعلاقة بين أولاد عباس وعدة صفقات مالية وتجارية، بما في ذلك مشاريع مدعومة من حكومة الولايات المتحدة الأميركية. ياسر عباس الابن الأكبر، خرج كمنفذ من مدني من جامعة واشنطن في عام 83، وذلك بعد أن أمضى قبل ذلك عدة سنوات في إحدى جامعات كندا، التي لم يتمكن من الحصول منها على شهادة الهندسة، وهو يحمل جواز سفر فلسطيني وآخر كندي،

وحسب سيرته الذاتية التي نشرها تحت اسم «ياسر محمود»، فإنه عمل في عدة شركات خليجية لبناء وإعمار، من الثمانينات إلى التسعينات، قبل أن يعود إلى رام الله في عام 97، ليبدأ بتأسيس شركته الخاص، ياسر محمود عباس منسجّل في قاموس رجال الأعمال ورجال المال في كمبيوتر المعلومات المالية ومركزه نيويورك CREDIT RISKMONITOR كرئيس مجلس إدارة «الشرق المشرق المساهمة للتماين»، التي تملك 11 مكتباً في الأراضي الفلسطينية، ويبلغ رأسمال هذه الشركة في السوق المالية الفلسطينية 3، 23 مليون دولار. ياسر محمود عباس هو المدير العام لشركة «إدارة مشاريع الإعمار» وتحمل اسم «الخيار الأول»، وتقوم هذه الشركة، بحسب ما نشرت على موقعها الإلكتروني، بعشرات المشاريع التابعة لوزارات سلطة، خاصة وزارة الأشغال العامة. أما طارق عباس فهو صاحب شركة الإعلانات الأكبر في الأراضي الفلسطينية المسماة (سكاي) التي لا تجد صعوبة في زيادة عدد زبائنّها»، فكل منتج عالمي يدخل السوق الفلسطيني لا بدّ أن يمرّ بهذه الشركة الإعلانية، التي وصلت أرباحها عام 2014 إلى 10.7 مليون دولار.

في الوقت الذي تتصوّر فيه نسبة كبيرة من الفلسطينيين جوعاً، نجد أن «آل عباس» على شكل «آل كابوني» يتتعمون بمليارات الدولارات من أموال الشعب الفلسطيني، التي جرى نهبها وتشغيلها في شركات الداخل والخارج. وبالرغم من عدم وجود مصادر دخل ومنيّة حقيقية لسلطة رام الله، واقتصار ذلك على المساعدات الدولية وعودات الضراب، فإنّ نجلي عباس ياسر وطارق يديران أنشطة تجارية بمئات ملايين الدولارات، فياسر، المولود عام 1962 في دولة قطر، يملك شركات استثمارية وتجارية عدة، بعضها له عقود احتكارية مع سلطة أبيه، وتقدر أوساط اقتصادية رأس مالها بمئات ملايين دولارات، من حيث إن أبري أحد كيف استطاع أن يحقق كل هذه الثروة الكبيرة. كما ذكرت مصادر عديدة أنّ طارق عباس وقع عقد شراء فندق «فورسيوزن» برقعة رئيس مجلس إدارة الفندق، وفي ظهور رجل الأعمال الفلسطيني المعروف منيب المصري ومجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين والأردنيين، الذين شاركوا بدعوة خاصة من مدير فندق «فورسيوزن»، وتعتبر هذه الصفقة هي الثانية من بين مبيعات المجموعة العقارية الأردنية داخل الأردن، حيث دفع طارق عباس مبلغ 28 مليون دينار أردني نقداً إلى المجموعة العقارية المشرقة على الفندق المذكور. كذلك اشترى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، منزلاً ثانياً جديداً له في ضاحية عبودن الرابية غرب العاصمة، وفقاً لصحيفة «العرب اليوم» الأردني. «جانب آخر، قال مراسل صحيفة «مكور ريشون الإسرائيلية» أساف غيبور، إنّ الضراب الذي خاضه المعلومون الفلسطينيون لخمسة الأسابيع في الضفة الغربية، تزامن مع غضب هؤلاء من «الغنى الشاحش» الذي يعيشه المسؤولون الكبار في السلطة الفلسطينية، وأبناءء رئيس السلطة محمود عباس، الذين يملكون شركات للسجائر والحوالات. وأضاف غيبور أنّ كثيرين يشكّل لهم الصراع «الإسرائيلي» - الفلسطيني مصدراً للثراء والغنى، زاعماً أنّه قد تمّ اتهام عائلة عباس بالوصول على مبلغ مئة مليون دولار من الصندوق الفلسطيني، بينما عثرت وكالة «رويترز» على دلائل تفيد بأنّ مساعدات مالية من وكالة التنمية الأميركية الدولية (USAID) بملايين الدولارات وجدت طريقها (بالصفحة) إلى يد ياسر ابن الرئيس، وفق قول مراسل الصحيفة «الإسرائيلية»، أقيمتم أحبابي القراء؟



الشعوب تضرّراً الشعب السوري، الذي لا يزال يدفع الغالي والنقيس في مواجهة هذه العاصفة التي تريد أن تدمر كل شيء، فهي حرب وجود، أو لا وجود، وبدا يتكشف للمجتمع الدولي الآن أنّ شعوب قوى مسادة في الساحة السورية يشكّل واضح مثل إيران وروسيا، وإنّ كانت هي داعمة لها في كل المجالات قبل تواجدها العسكري اليوم لمؤازرة الشعب السوري وجيشه، ولتحقيق انتصارات في الميدان طرد الإرهابيين الذين يسيطروا على الكثير من المناطق في سورية، وقد هجرؤا الأمالي، فضلا عن التدمير لحرمان المجتمع من كل أسباب العيش، وبدء العالم في تقليب قوى مسادة في الساحة السورية بشكل واضح مثل إيران وروسيا، وإنّ كانت هي داعمة لها في كل المجالات قبل تواجدها العسكري اليوم لمؤازرة الشعب السوري وجيشه، ولتحقيق انتصارات في الميدان طرد الإرهابيين الذين يسيطروا على الكثير من المناطق في سورية، وقد هجرؤا الأمالي، فضلا عن التدمير لحرمان المجتمع من كل أسباب العيش، وبدء العالم في تقليب قوى مسادة في الساحة السورية بشكل واضح مثل إيران وروسيا، وإنّ كانت هي داعمة لها في كل المجالات قبل تواجدها العسكري اليوم لمؤازرة الشعب السوري وجيشه، وعاش العالم في حالة حروب وفقر وربع وتشتر.

سلمان وأردوغان...

شهدت العلاقات السعودية التركية تطوّر ملحوظاً بعد تسلّم الملك السعودي الحالي سلمان بن عبد العزيز الحكم، ولعبت التطورات الجارية في المنطقة دوراً في هذا المجال، وأدرك المسؤولون السعوديون والأتراك ضرورة التعاون بينهما أفر التطورات الأخيرة التي شهديتها منطقة الشرق الأوسط، والتقارب بين أنقرة والرياض ردا على التعاون المباشر بين موسكو وطهران، على الرغم من وجود صعوبات أمام السعودية وتركيا لتوثيق العلاقات بينهما.

فالتقارب بينهما نتيجة الحرب على الدولة السورية اتضح أكثر عندما تدخلت روسيا مباشرة في الحرب السورية وزاد السعوديون والإتراك من إصرارهما على رحيل الرئيس الأسد وأعلنت السعودية تبنيهاها للتدخل العسكري التركي في سورية، وإيجاد استرداد جديد من قوى المعارضة السورية. فضلا عن استعادة أمريكا عن حلفائها في المملكة والالتزام الأميركي بالشرق الأدنى، فالرياض تدرّك تماماً عجزها عن مواجهة التحديات الإقليمية في ظل وجود منافسين إقليمي لها مثل إيران، وخاصة بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب، فوجدت السعودية في تركيا شريكا استراتيجيا في تنفيذ مشاريعها في الشرق الأوسط، كما وجد أردوغان الحالم بجياده الإمبراطورية العثمانية، في الملك سلمان الشخص المناسب الذي يساعده في تحقيق حلمه.

صفوة القول إن الحرب على سورية شكلت بعد خمس سنوات للدول المشاركة فيها أزمة داخلية ودولية وفضحت كل سياساتها، وسيغيّر العالم في مواجهة ذلك الصلف الغربي الذي أخذ أفرادا دوليا خلال العقدين الأخيرين، وتبدّدت تحدياتهم التي كانوا يبرسونها للملطقة في الشرق الأوسط والعالم، ويفضّل مجابهة سورية لهذا الإرهاب الدولي الذي استجمع كل وحوش الأرض بإشراف غربي وتمويل مالي من دول الخليج، وسورية التي غيّرت التاريخ الجيوسياسية للعالم، ومن هذه اللحظات التاريخية ستكون تاريخية في رسم معالم شرق وسط جديد ليس كما يحلم به الغرب، وإنما فوقه مطالعاً لبروق العربي والشرق الأدنى، فالعالم اليوم منقسم إلى قسمين، قسم يحارب سورية وحلفائها، والنصف الآخر يحارب إلى جانب سورية، ويمتلك خلال العقدين الأخيرين، وتبدّدت أهدافها، لأن قاعدة الجيوبوليتيك تصلح أنّ من يمتلك الأرض والماء هو الممتلك للنصر،فضلاً عن الأعداء كل واحد منقسم على الآخر، أما القسم المساند لسورية، يزداد قوة وتماتة ويزداد عدة وعداء، وينضم إليه دول وقوى إقليمية جديدة.

تحقيق مشروع الشرق الأوسط، ويعومد من المال الخليجي في تدمير سورية، دعمود وشجعوه.»

تركيا لديها تنسيق عال مع الإخوان المسلمين، وهذا يتناقض مع منهجية الدولة التركية العلمانية التي غيّرت من منهجها الإسلامي إلى العلماني بعد عام 1923 على يد مصطفى أتاتورك وبقي أردوغان يتقدّم في كل الانتخابات التي جرت في تلك الفترة بعد عام 2002 وحققت تقدّما في المجالات الاقتصادية لبلاده، وحاول من خلال الانتخابات التي جرت في تموز 2015 أن يحقق طوحه في أعلى نسبة، مما يتبع له تغيير الدستور دون الرجوع إلى البرلمان، إلاأنّه فني بالفشل، مع تقدّم للاحزب المعارضة الأخرى في تركيا، وهو الذي أفقده هذا الحق، كذلك لم يحقق أيّ تحالف مع القوى المعارضة، ولكن في الانتخابات التي جرت في بداية شهر تشرين الثاني عام 2015 قد حقق تقدّماً على بقية الأحزاب، وكسب فقط أنّه يستطيع تشكيل الحكومة، ولكن لا يستطيع تغيير الدستور إلاالبروج في البرلمان.

كتب مصطفى البنتنغ في 15/6/2015 «إنّ الانتخابات التي جرت في تركيا هي في نسبة منمشفة لملايين الأتراك، الذين كانوا قلفين من 10 أردوغان المستمر لتعزيز سلطته، فقد خسرت أكثر من ميل بالملته من الأصوات، والأهمّ خسارة من مجلس النواب، وتشكيل الحكومة، وتغيير الدستور بصلاحيات واسعة».

أما «الفائنتشال تايمز» البريطانية «تقول لا لمطوحات أردوغان المتوثية»، فالأحزاب السياسية الموجودة بشكل رسمي والتي شاركت في الانتخابات في تركيا حاليا هي: الحزب القومي – حزب الشعب الجمهوري – حزب الشعوب الديمقراطي – حزب العدالة والتنمية، ويعيش في تركياكتنان بشرينتان كبيرتان هما الأكراد في شرق البالد، وكذلك الحلويون في منتصف تركيا والجنهة الجنوبية من جانب سوري، ويقدران بنصف تعداد السكان في تركيا، وهما يتنسجام مع توجهات الحكومة التركية.

تركيا لا تتنسجم عاقلاتها مع روسيا، وهي تتوارى خلف المواقف الغربية، وفي رأس الحربة لحلف «الناتو» والموجه ضد سورية، وفي ذات الوقت ضدّ روسيا الاتحادية «الاتحاد السوفياتي سابقا»، فضلا عن مواقفها الجغرافي الذي يضطه عليها الغرب من أجل خلق حالة العداة لتكسب الغرب لضنها إلى الشراكة الأوروبية، وهذا ما جعلها تنخرط كليا في الحرب على سورية، لتحقيق أهداف داخلية بتجنيز كل الخصميات والمأوى للاجئين من سورية، لإفلاء صورة عن الإرهاب – البني تدمر به تركيا والغرب – التي يمارس على الشعب السوري، يتأذى به الدولة والحكومة السورية بذلك، وهذا ما تراقف أيضا مع وجود الخصميات في لبنان والأردن لذات الهدف والغاية.

– فعمى على ميسي بثورة الربيع العربي ما يقارب 5 سنوات، دفعت للشعوب العربية الكثير من مقرراتها، وأكثر هذه